

معالي السيد سام كاهامبا كوتيسا

كلمة قبول انتخابه رئيساً للجمعية العامة

نيويورك، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤

لقد تأسست منظمة الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاماً تقريباً، وتأسست، من بين أمور أخرى، بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، والتأكيد مجدداً على إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية أفسح. منذ ذلك الحين، ما زالت المنظمة، من خلال هذا المسعى المشترك لجميع الدول، في صميم الجهود العالمية الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل التي تمثل تحدياً للإنسانية.

لقد انضم بلدي، أوغندا، إلى أسرة الأمم المتحدة قبل ٥٢ عاماً. ونحن عضو ناشط في المنظمة وملتزمون بمبادئها التزاماً كاملاً، بل أننا أكثر التزاماً بعمل الجمعية العامة. لذلك تشرفت بانتخابي رئيساً للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وإني ممتن حقاً لجميع الموجودين هنا على انتخابي بالإجماع لهذا المنصب، وهذه ليست فقط دلالة على الثقة الجماعية التي أسبغتها علي شخصياً للجمعية العامة، بل اعتراف بمساهمة أوغندا. أود أن أخص بالشكر أفريقيا، المنطقة التي أنتمي إليها على تأييد ترشيحي وعلى الدعم الثابت الذي قدمته إليّ.

أشكركم يا سيادة الرئيس، على قيادتكم وإدارة دفة العمل خلال الدورة الحالية. إن عدداً من العمليات الحكومية الدولية جارية الآن، وسوف تصبّ في المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأقدر أيضاً استعدادكم لتيسير عملية الانتقال والاستمرارية في مكتب رئيس الجمعية العامة.

أود أن أشكر الأمين العام وأثني عليه لالتزامه الشخصي، وتفانيه وعمله الدؤوب في النهوض بخطة عمل الأمم المتحدة. وأتطلع إلى العمل مع الجميع بشأن أولويات منظمنا. بينما نجتمع هنا اليوم، ما زال عالمنا يواجه تحديات عديدة لبلوغ النطاق والأثر العالميين. تلك التحديات تشمل الفقر والجوع؛ والتخلف في التعليم والخدمات الصحية؛ والبطالة؛ وسوء حالة الهياكل الأساسية وعدم كفايتها في كثير من البلدان النامية؛ وعدم توفر الطاقة الكافية وارتفاع كلفتها؛ وتغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر؛ والصراعات المسلحة؛ والتهديدات الجديدة للسلم والأمن، من قبيل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب، والقرصنة، والاتجار بالبشر. يجب علينا بصورة جماعية الاستمرار في اتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي لتلك التحديات. وهذا ما جعل الأمم المتحدة منظمة قوية، وفريدة في نوعها ولا غنى عنها.

قبل ١٤ عاماً اعتمد قادة العالم، إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥)، والتمروا بتحقيق الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر، والصحة والتعليم. ولئن كان قد أحرز تقدماً كبيراً في بعض المناطق، إلا أنه كان متفاوتاً من حيث الأهداف والبلدان والمناطق. إننا إذ نعكف على وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن نضمن بأن أهداف التنمية المستدامة التي وضعت تركز على الأساس الذي أرسته الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الجوهر أيضاً وضع خطة تحويلية، تقترن بالقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام بوصفه من بين الأهداف الشاملة لتلك الخطة. ينبغي أن تكون عملية شاملة، وموجهة نحو العمل ويمكن تطبيقها على الصعيد العالمي، مع إيلاء الاهتمام الواجب لمختلف الحقائق الإقليمية والوطنية، فضلاً عن مستويات التنمية.

كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيتعين علينا التطرق إلى وسائل التنفيذ من حيث الموارد المالية، وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات. وسوف يتطلب ذلك تعزيز الشراكة العالمية، الأمر الذي سيدعم الشراكات فيما بين الحكومات، ويزيد من دور القطاع الخاص، ويضمن وجود نظام تجاري دولي عادل ويشجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة. ينبغي أن يتمثل هدفنا النهائي في وضع خطة تحويلية تدعم حلولاً عالمية، وتوجه جهود التنمية الوطنية وتمكّن الناس من تحسين أحوالهم المعيشية وتحديد مستقبلهم بأنفسهم.

إن تغير المناخ، الذي ما زال ماضياً دون هوادة إلى حد كبير، يمثل أحد التحديات العالمية التي يتميز بها عصرنا. وتوضح آثاره السلبية في الظروف الجوية القاسية المستمرة وفي الفيضانات، والجفاف الواسع النطاق، وارتفاع مستوى سطح البحر. لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن هذه الآثار تهدد وجود البشرية ذاته. لقد أصبحت الدول الجزرية الصغيرة بشكل خاص ضعيفة بدرجة متزايدة. من أجل الحفاظ على كوكب الأرض لأنفسنا وللأجيال المقبلة، لدينا التزام بمكافحة تغير المناخ، من خلال اتخاذ تدابير تحفّف منها وتساعد على التكيف معها، وذلك من بين تدابير أخرى. إن تمويل تغير المناخ ونقل التكنولوجيا سيكون جوهرياً بشكل خاص لهذه القضية. لذلك من المهم خلال الدورة التاسعة والستين أن نوفر الزخم وقوة الدافع المناسبين للعملية الجارية في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ بحلول عام ٢٠١٥.

ستكون السنة المقبلة ذات أهمية تاريخية، إذ أنها ستتصادف مع الذكرى السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. إن العالم اليوم يختلف اختلافاً كبيراً عما كان عليه في عام ١٩٤٥. بينما لا تزال مبادئ المنظمة راسخة، يرغمنّا العالم المتغير على التكيف مع الحقائق الجديدة والمتغيرة. ومما يحتل مكاناً مركزياً في ذلك الشأن الاستمرار في تنشيط أعمال الجمعية العامة، وإصلاح مجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. ومن الجدير بالذكر هنا أن المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن لم تحقّق التقدم المنشود حتى الآن. سوف أعمل مع كل دولة عضو من أجل إحراز المزيد من التقدم في هذه القضية بالذات.

أما على الصعيد التشغيلي، فقد أثبتت التجربة أن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يساهم إيجابياً في التنمية والحفاظ على السلم والأمن. لقد شهدنا العديد من النجاحات في مختلف أجزاء العالم، خاصة في أفريقيا، حيث تسخر الأمم المتحدة وسائر المنظمات الإقليمية قدراتها الفريدة والتكاملية لحلّ المنازعات. وأنا على اقتناع بأن هذا التعاون لم يبلغ إمكانياته الكاملة، وينبغي تعزيزه بدرجة كبيرة. أعتقد أيضاً أنه ينبغي لنا أن نعمل على تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية نفسها للتصدّي للتحديات المشتركة.

ينبغي لنا بذل المزيد من الجهود وإطلاق المزيد من المبادرات الرامية إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية كما نصّت على ذلك المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. ومنع نشوب الصراعات خيار أقل تكلفة وأكثر استدامة.

وفي حالات ما بعد الصراع، نحن بحاجة إلى مضاعفة جهود بناء السلام وتقديم الدعم للبلدان في بناء مؤسسات وطنية فعّالة. ومن الضروري أن نتمكن من تفادي الانتكاس وتمكين هذه البلدان من المضي قدماً نحو السلام المستدام والتعمير والانتعاش الاقتصادي والتنمية.

وينبغي أيضاً أن نعزّز عزمنا الجماعي على التصدي للقوى التي توجّه الاستقطاب والتطرف. وهذا التوتر يتجلى في كثير من الأحيان في صورة هجمات إرهابية عنيفة، تعدّ بمثابة تذكرة دائمة بالتهديد الذي تمثله الأيديولوجية المتطرفة. وتحالف الأمم المتحدة للحضارات مبادرة هامة ترمي إلى تحسين علاقات التسامح والتفاهم والتعاون بين الأمم والشعوب عبر جميع الثقافات والأديان. وسندعم مواصلة تعزيز دور التحالف نحو تحقيق هذه الغاية.

وسأركّز على مواصلة النهوض بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال الدورة التاسعة والستين، والتي سنحتفل خلالها بالذكرى السنوية العشرين لاجتماع بيجين التاريخي الذي وقر إطاراً وخريطة طريق لتعزيز حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ومنذ عام ١٩٩٥، حققت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقدماً كبيراً في تعزيز المساواة بين الجنسين، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

ويذكرني ذلك بتجربة نابانجا، وهي امرأة متزوجة وأم لأربعة أطفال في قرية كاشونغي التي تقع في دائرتي الانتخابية، والتي حصلت على قطعة أرض مع زوجها في عام ٢٠١٠. وقبل أسبوعين، وفي دائرتي الانتخابية، أخبرني نابانجا أن زوجها باع قطعة الأرض دون علمها، ليتركها هي وأطفالها بلا منزل أو وسيلة للبقاء على قيد الحياة. وثمة أمثلة عديدة من هذا القبيل في جميع أنحاء العالم، تسلط الضوء بشدة على الحاجة إلى اعتناء هذه الفرصة التاريخية للتعزيز على العمل وحشد جميع الجهات الفاعلة من أجل النهوض السريع والفعال بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تحت قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وسأعرض على الجمعية العامة، في حينه، مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها الدفع قدماً على نحو فعال بجميع الأولويات المذكورة سلفاً بدعم منها.

وأقترح أن يكون موضوع الدورة التاسعة والستين “إنجاز وتنفيذ خطة تنمية تحويلية لما بعد عام ٢٠١٥”. والموضوع يستند إلى العمل الهام والتقدم المحرز في الدورة الحالية. ويشدّد على ضرورة ألا يقتصر التركيز على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أو الموافقة عليها فحسب، ولكن أيضاً، وهو الأهم، على ضمان تنفيذها تنفيذاً فعّالاً.

وجعل الناس محور كل ما نقوم به أمر يشكّل دافعاً بالنسبة لي. والحاجة إلى التحوّل الاقتصادي والاجتماعي تشكّل دافعاً لي. وأتطلع إلى العمل مع الجمعية العامة من أجل وضع خطة للقضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص للنمو المطرد والشامل للجميع والوظائف وتحسين سبل كسب العيش للجميع.

وفي هذا المسعى، يمكننا جميعاً أن نستمدّ الإلهام من كلمات الرئيس الراحل نيلسون مانديلا الذي قال في خطاب ألقاه أثناء مناسبة في إطار حملة “فلنقض على الفقر” عُقدت في لندن في عام ٢٠٠٥،

“إن التغلّب على الفقر ليس من قبيل أعمال الخير.

إنه عمل من أعمال العدالة. فهو حماية لحقّ أساسي من حقوق الإنسان، الحقّ في الكرامة وفي حياة لائقة. فلا توجد حرية حقيقية مع وجود الفقر.”

إن أماننا حقاً فرصة لا تتوفّر سوى مرة واحدة في كل جيل لبناء “المستقبل الذي نصبو إليه”. وقيل ٥١ سنة، أيّ في عام ١٩٦٣، قال الرئيس جون كينيدي في خطابه أمام الجمعية العامة في هذه القاعة:

“لم يحدث من قبل أن كان الإنسان لديه مثل هذه القدرة على التحكم في بيئته: لوضع نهاية للعطش والجوع؛ وللتغلب على الفقر والمرض وللقضاء على الأمية والبؤس الإنساني الواسع النطاق. إن لدينا القدرة على جعل هذا الجيل أفضل أجيال البشرية في تاريخ العالم، أو جعله الأخير.”

(A/PV.1209، الصفحة ٦، من النص الإنكليزي)

وإذا كان ذلك ينطبق على جيله قبل ٥١ عاماً، فإنه ينطبق أكثر على الجيل الحالي. وحجم ونطاق معظم التحديات التي نواجهها، مقترنة بالقدرة المحدودة للعديد من البلدان الأكثر تضرراً، يتطلبان أن نتصدّى لهما بشكل جماعي. فالأمم المتحدة موجودة من أجل العثور على حلول من خلال جهودنا المشتركة.

وسأسعى جاهداً من أجل توجيه عمل الجمعية العامة على نحو نشط وفعّال. وأتعهد للجمعية العامة بأن التزم التزاماً ثابتاً بأن يكون باي مفتوحاً أمام الجميع وبتوحي الشفافية والعدالة وبأن أكون متوازناً، وإنني أعول على دعمها وتعاونها.